

تقرير

آخر أيام باسيل في الخارجية: بري إلى قطر

في زمت التشفّء، تفرّز تكليف السفارة فرح بزّي بـ «مهمة دبلوماسية» في قطر، لتحلّ مكان السفير حسن نجم، الذي طلب العودة إلى الإدارة المركزية. هذه المهمة ستُرتب تكاليف تصل إلى قرابة الـ 30 الف دولار شهرياً. بما يفوق كافة تعيينات سفير اصلي في الدوحة، الخطة طرحت علامات استفهام عدّة، خاصة في وجود سفارات أخرى لأبديرها سفير، وتمثّل اولوية أكبر من قطر

حزمت السفارة فرح نبيه بزّي حقائبها، لتتطلق اليوم إلى قطر. المديرة السابقة لمديرية الشؤون الاقتصادية، ستحلّ مكان سفير لبنان السابق لدى قطر، حسن نجم، الذي طلب إنهاء ولايته في الدوحة، واستكمال باقي سنوات خدمته في الإدارة المركزية «لأسباب عائلية»، كما تقول مصادر دبلوماسية. وتحذّثت معلومات عن أنّ نجم سيخلف منصب بزّي في مديرية الشؤون الاعترابية، الذي شغلته منذ عام 2017، بعد انتهاء مهمتها كقائمة بأعمال سفارة لبنان في دمشق. ستذهب بزّي إلى قطر بموجب «مهمة دبلوماسية»، كلفها بها الوزير السابق جبران باسيل خلال مرحلة تصريف أعمال حكومة سعد الحريري، ولم ينعّ تعيينها كرئيسة أصيلة للبعثة، لأنّ تعيين السفير يجري بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء. الخبر بإطاره العام «عادى»، ويمكن إدراجه في خانة «الإجراءات الروتينية» لتأمين استمرارية المؤسسة، رغم «الهمسات» عن أنّه «اتفاق سياسي» بين رئيس مجلس النواب نبيه بري

ورئيس التيار الوطني الحرّ، بعد أن عبرت السفارة بزّي، فور خلو المركز، عن رغبتها في الانتقال إلى قطر. لا اعتراف صريحاً في دوائر «الخارجية»، أنّ قرار التكلّف سياسي بالدرجة الأولى، بل هو «أقرب إلى إرسال سفير ينتمي إلى حركة أمل مكان سفير محسوب على الجهة السياسية نفسها». فالتشكيلات الدبلوماسية، لا تشدّ عن منطّق المحاصصة الطائفية والسياسية، التي تحكم جميع التعيينات في الدولة اللبنانية، بصرف النظر إذا كان الشخص المختار لأحد المناصب مستحقاً. رغم التحيرات الرسمية، تشخص الأناظر إلى القرار بشكل استثنائي لسببين: الأول، أنّ سنوات خدمة حسن نجم أقفلت على اكتشاف ملف اختلاس في السفارة لحوالي مليوني دولار، اتّهم بها موظف يعمل بصفة محاسب (أحيل الملف إلى النيابة العامة المالية في بيروت)، أما السبب الثاني، فهو أنّ مهمة بزّي الجديدة في الدوحة، لا تخلو من الجدل على غرار عدد من محطاتها في وزارة الخارجية والمغربيين، فبرغم الخلاف السياسي الظاهر بين حركة أمل وباسيل، سيجلب منصب بزّي في مديرية الشؤون الاعترابية، الذي شغلته منذ عام 2017، بعد انتهاء مهمتها كقائمة بأعمال سفارة لبنان في دمشق. ستذهب بزّي إلى قطر بموجب «مهمة دبلوماسية» عليها، والتي يتناقلها زملاؤها، هي عدم التزامها الحضور إلى مكان عملها، «حتى حين كانت قائمة بالأعمال في دمشق، لم تكن تتواجد هناك بشكل دائم». آخر الامتيازات، تلبية طلب تكليفها بمهمة دبلوماسية في الدوحة، «تمهيدا لتعيينها في الدوحة، وتكليف المعيشة (بند التمثيل، مصروف المنزل، المساعدات المنزليين، السائق، تلفون وكهرباء) التي قد تصل إلى حوالي عشرة آلاف

»

أعدّث لائحة بالسفرء الذين سيستدعون إلى الإدارة المركزية

»

سابقاً «عن تكليف سفير مهمة دبلوماسية في ساحل العاج، نظراً إلى الأوضاع الاقتصادية وحالة التشفّث في الدولة، وليس لكي تقدّم مهمة دبلوماسية لفرح بزّي، سترتّب انعاياً إضافية على الخزينة العامة». ما الذي يعنيه ذلك؟ «سيترتّب على المهمة تكاليف ومستلزمات، أولها راتب شهري يبلغ حوالي 20 ألف دولار، وتكاليف المعيشة (بند التمثيل، مصروف المنزل، المساعدات المنزليين، السائق، تلفون وكهرباء) التي قد تصل إلى حوالي عشرة آلاف

دولار». تردّ «الخارجية» بأنّه لن تكون هناك تكاليف إضافية على الخزينة وصولاً لتشكيلات جديدة، خاصة أنه بعد مغادرة نجم ستبقى السفارة في عهدة دبلوماسي من الفئة الثالثة، لا يملك الخبرة الكافية». تكلفّ «الخارجية» نفسها ملء الفراغ فيها. علماً أنّ «سفارة كالتي في ساحل العاج حيث الجالية اللبنانية كبيرة، تمثّل أولوية أهم بكثير من قطر، وكان بالإمكان الأناظر اسبوعاً لتحال الحكومة الثقة ويتمّ العمل على تشكيلات دبلوماسية رسمية». تقول مصادر دبلوماسية وتشرح بأنّه جرى صرف النظر

»

انتقال فرح بزّي بمهمة دبلوماسية، ولو أنّه «الأبرز»، إلا أنّه ليس الوحيد. فقبل مغادرته، وقع باسيل قرار استدعاء سفير لبنان لدى سيراليون، بريجيتا عجيل، إلى الإدارة المركزية. الشكاوى العدة التي تلقتها وزارة الخارجية من الجالية اللبنانية في سيراليون، «تحديداً سوء معاملة عجيل لهم، ووجود ملاحظات حول الإدارة التي انتهجتها»، أدت إلى اتّخاذ القرار. وقد تفرّز إرسال سفير لبنان لدى اليمن (المتواجد في لبنان) هادي جابر. وفي هذا الإطار، تقول مصادر «الخارجية» أنّه أعدّث لائحة أولية بالسفرء الذين سيتم استدعؤهم إلى الإدارة المركزية، بعد أن بات استمرارهم في مراكز عملهم مؤثّر سلباً على حسن سير المرفق العام. 1300 مزارع، سيسمح المشروع أيضاً بـ 655 هكتاراً إضافية من الغابات في لبنان؛

، مقته وويتين)، سوف يترجم هذا إلى 495 هكتاراً من المساحة الزراعية الإضافية، ويستفيد منها ما مجموعه 1300 مزارع، سيسمح المشروع أيضاً بـ 655 هكتاراً إضافية من الغابات في لبنان؛

6- يعتمد تحديد وتنفيذ هذا المشروع على نموذج فاضل للتعاون. في الواقع، شاركت وزارة الزراعة والمشروع الأخضر في هيكلّة مكونات المشروع الذي سيتم تنفيذه في إطار التنسيق ووزارة الزراعة، من خلال مذكرة تفاهم بين الطرفين، كما هو مذكور في الملحق رقم 4 بالاتفاقية المنشورة في الرسوم؛

7- على عكس ما هو مذكور في المقال،

تخضع عملية تخصيص الأراضي للأحكام والقوانين اللبنانية المرعية الإجراء، ولا تقتصر على «المشاع»؛

جميع الميزانية المشروع أيضاً في إطار هذا المشروع تمت دراستها واختيارها وفقاً لمعايير الاستدامة من قبل خبراء، دوليين ومحليين.

بفضل هذا المشروع، سوف يكسب لبنان ما يعادل 6,55 كيلومتر مربع من المساحة المشجرّةالإضافية بالإضافة إلى ما يعادل 4,97 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية الإضافية. يساهم أيضاً هذا المشروع في تحسين المحاصيل الزراعية عبر تأمين الوصول إلى مياه الري لجمال ما يعادل 3,8 كيلومتر مربع من الأراضي المزروعة، إلى جانب العمل الموسمي الذي يؤمته



تكليف فرح بزّي، التي نتجّة التشفّء، بين نبيه بزّي وجبران باسيل (مروان بو حيدر)

مقاله

حكومة وعهد تبرير الجريمة وتكريس اللاشريعية

عمر نشابة

لا حجةٌ ولا تبرير ولا موجب قانونيٌ أو أخلاقي أو دستوري لحجب أموال الناس عنهم، فبأي حق تحتجز الأرزاق، بأي حق تسطو المصارف على المقابيل المادي لتعجب الناس؟ وأيأ تكن الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم، بأي حق أو حجة تتحكم زمرة من رجال الأعمال والسياسة والاقتصاد والمجتمع بأجور البشر وجنى عمرهم وأرزاقهم وأملاكهم؟

ويعد التمادي في التجليات الأخيرة لجريمة السطو والنهب لأشهر طويلة من دون أن يقدم لا القضاء ولا قوى الأمن ولا الأمن العام ولا الجيش ولا أمن الدولة ولا كل من يدّعي الشرعية والحرص على الوطن والمواطن والعدالة ولا كل من يكرر الوعود بالالتزام بالدستور والقانون والأخلاق، على إعادة المال إلى أصحابه، ما هي حكومة حسان دياب تبصر النور وهي على وشك نيل ثقة من يفترض أن يمثلوا الناس.

أمن خلال الإتيان بحكومة فيها عنّ فيها من خبرات متنوعة متخصصة في الدفاع عن عصابة جمعية المصارف تتألون ثقة الناس؟ أمن خلال دفاع وزير الداخلية المستميت في الدفاع عن ضباط الأمن والعسكر بدل أن يتمسك بالقانون قبل كل شيء،، وبدل أن ينتظر نتائج التحقيق مع من تبني سلوكيات قمعية كالضرب والسحل وقلع العيون، تتألون ثقة الناس؟

فلو أراد الوزير محمد فهمي والوزيرة ماري كلود نجم والوزيرة زينة عكر المكفون حقائب الداخلية والعدل والدفاع، أن يُمنحوا وتمنّح المؤسسات التي تخضع لسلطنتهم، الحد الأدنى من الشرعية، لأقدموا اليوم، الآن، فوراً، وقبل أي عمل أو كلام أو تحرك، على إرغام المصارف على تسليم الناس أبسط حقوقهم: أموالهم. ولو رفضت المصارف أو تلكّأت في تسليم الناس أموالهم المودعة لديهم، فلا بدّ من استخدام كل الوسائل المتاحة أمام مؤسسات الدولة، بما في ذلك القوة العسكرية والأمنية، بل ولا بد للجيش والقوى الأمنية اقتحام مسرح الجريمة المتنامية وإعادة الحق إلى أصحابه ووقف السطو المستمر أمام أعين الجميع. فيعد مرور أشهر طويلة من التمادي في الجريمة، لا شك في أن السكوت عنها أو التسامح معها هو تطبيع مع الظلم وتهريب مبدنّ للمجرمين وتجهيل لمسؤولياتهم القانونية والأخلاقية والإنسانية، وتبرئتهم عملياً في سجلات الدولة والتاريخ.

وكل يوم، كل دقيقة تمرّ من دون تحرك القضاء والعسكر وقوى الأمن وكل من في الدولة لوقف السطو على أموال الناس هو يوم تكرر فيه لاشريعية الحكومة، لا بل لاشريعية العهد بكل من فيه. أما ادّعاء البعض بأن إرغام المصارف على تسليم الناس أموالهم قد يؤدي إلى الانهيار المالي والاقتصادي الكامل فهو كلام خطير يطبع بحد ذاته يكل شيء،، حيث إن التهديد بالانهيار رداً على المطالبة بأبسط الحقوق يشكل الضربة القاضية على ما تبقى من العقد الاجتماعي في لبنان.

ولا بد من التذكير هنا والتشديد على أساس قيام الدولة. وبما أنّ الشرعية تأتي من التزام الدولة واجباتها في خدمة الناس وتأمين حقوق المواطنين والمواطنات، فلا شرعية لجميع من هم في السلطة دون ذلك. لا بل إن إقدام مواطن على اقتحام مصرف يحتجز أمواله بالقوة، يعد مرور أشهر على مناشدته الدولة باسترجاعها، هو، بالرغم من كونه فعلاً غير قانوني، عملٌ تزيد شرعيته عن شرعية من يتكلم أو يمتنع في الحكومة وفي العهد عن إحقاق الحق.

في حكومة حسان دياب وجوه جديدة وبعض الأشخاص المعروفين بأخلاقهم الرفيعة وعلمهم الغزير وضيرهم الإنساني والتزامهم مبادئ الحق، فهل يتنازلون عن كل ذلك مقابل تولي حقيبة وزارية؟ أو من أجل ما يعتبرونه قضايا أسمى أو أهم من كرامة وحياة مواطنين؟ أم تكون لبعضهم شجاعة تسجيل موقف لبناني ديمقراطي حقوقي شريف، موقف للمثّل العليا والأخلا... موقف قد يكون لبعض شباب وشابات لبنان آخر صميم أصيل في فلم بنم دولة محترمة لجميع أبنائها وبناتها، وذلك من خلال شجاعة التنصي عن مسؤولية التكلّف والتساهل والسكوت عن الجريمة المتنامية؟

بينها وبين الجمهورية اللبنانية، فما نشرته «الأخبار» مستقى من نص الاتفاقية وملحقاتها. فبخصوص المشاع، ورد في الفقرة ب من نص الاتفاقية بأن الجهة المستفيدة ستساهم بشكل عيني في المشروع خاصة من خلال إتاحة عدد من الأراضي المشاع». وبخصوص جنسية العمال، فقد ورد في الملحق السادس تحت بند القيم المستهدفة عام 2021، أن نسبة اللاجئين السوريين من اليد العاملة أكثر من 50 في المئة، ولترك الحكم للقراء، تنشر «الأخبار»، على موقعها الإلكتروني، نص الاتفاقية، بحسب ما ورد في العدد الخامس من الجريدة الرسمية، بتاريخ 2020/1/30.

ردّ «الأخبار»:

ستتغرب «الأخبار» أن تلجأ الوكالة الفرنسية للتنمية إلى الرد بما يُخفي الحقائق الواردة في الاتفاقية الموقّعة